مجلة "منبر التراث الأثري"
ISSN: 2335-1500, EISSN: 2602-7267
المجلد:11؛ العـدد:01؛ 2022
ص 135–154

تاريخ الاستلام: 2021/10/06 تاريخ القبول: 2022/03/24

تنوع التراث الثقافي العربي ودور الدول في الحفاظ عليه

د. محمد سليماني[1]، أستاذ الثانوي التأهيلي بثانوية مولاي الحسن ميسور، مديرية بولمان، المملكة المغربية.
Slimanimohamed471@gmail.com
المؤلف المرسل: محمد سليماني. الإيميل: Slimanimohamed471@gmail.com

ملخص:

إن التراث الثقافي بالدول العربية يتميز بالتنوع والغنى، تشكل عبر مراحل تاريخية موغلة في القدم، ساهمت في بلورته وتنوعه وغناه عوامل وروافد متعددة ومتنوعة، ونظرا لأهميته وريادته، فإن مسؤولية حمايته ضد أعمال النهب والسرقة والتشويه وكل ما قد يلحق به ملقاة على عاتق الجميع، والتي ينبغي التفاعل معها إيجابا من أجل نقله للأجيال القادمة في إطار مبدأ الاستدامة، إذ أضحى يشكل مكونا أساسيا من مكونات الهوية الوطنية، ومبعث فخر للأمم والشعوب ودليل على عراقتها وأصالتها، ومقوما أساسيا من مقومات الأمة العربية التي تستوجب الحفظ في مرحة أولى والتثمين في مرحلة ثانية.

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي، مراحل تاريخية، الأجيال القادمة، الهوية الوطنية، الأمة العربية.

1.المؤلف المرسل: محمد سليماني. الإيميل: Slimanimohamed471@gmail.com

The diversity of Arab cultural heritage and the role of States in its preservation

D. Mohamed Slimani, Professor of Qualifying Secondary School, Moulay Elhassan Mysur Secondary School, Pullman Directorate, Kingdom of Morocco.
Slimanimohamed471@gmail.com

Abstract:

The cultural heritage of Arab states is diverse and rich, constituting through the foot-in-foot historical stages. It should be reappointed for future generations within the framework of sustainability, as an essential component of national identity components, and the pride of nations and peoples, and a guide to their Iraq and its devices, and is essential from the ingredients of the Arab nation, which requires conservation in a second and validation.

Keywords: The cultural heritage, historical stages, future generations, national identity, the Arab nation.

1. مقدمة:

يشكل التراث الثقافي بمختلف تلاوينه حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته البشرية والحضارية، ويقصد به كل ما خلفته الحضارات والأجيال السابقة من ممتلكات ثقافية ذات قيمة فنية أو علمية أو تاريخية، وهو بهذا المفهوم يعتبر الوسط الذي تتشكل فيه الشخصية النمطية للأفراد ويطبع المجتمع بطابعه الخاص، إذ يعد رمزا للهوية الوطنية، وله دور بالغ الأهمية في استمرار المجتمعات ونموها وتطورها، ينقسم هذا التراث الثقافي إلى جانبين أساسيين، أولهما الجانب المادي وهو كل ما أنتجته الإنسانية في شكله الملموس والمادي، وثانيهما الجانب اللامادي وهو كل ما أنتجته الإنسانية في شكله المعنوي، وكلا الجانبين أساسيين في التطور العلمي والتكنولوجي للأمم والشعوب، ولهما دور كبير في بناء الحضارات وتطورها ونموها، ولمقاربة إشكالية تنوع التراث الثقافي بالدول العربية، ودورها في صيانته والحفاظ عليه من كل الأخطار التي قد تنال منه، وكيف يمكن استغلاله كمورد أساسي لتحقيق التنمية، سأتناول في بحثي هذا المحاور التالية:

- المحور الأول: تعريف التراث وأهم أصنافه.
- المحور الثاني: تعريف التراث الثقافي على المستوى الدولي.
- المحور الثالث: التراث وترسيخ الهوية الوطنية: أي دور؟
- المحور الرابع: أهمية التراث في تحقيق التنمية المستدامة.
- المحور الخامس: دور الدول العربية في حماية التراث والحفاظ عليه وبعض التوصيات للحفاظ عليه.

2. المحور الأول: تعريف التراث وأهم أصنافه:

مما لا شك فيه أن التراث يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع، ويمثل بالتالي هوية يتعرف بها الناس على شعب من الشعوب، كما أن التراث بقيمه الثقافية والاجتماعية يكون مصدرا تربويا وعلميا وفنيا وثقافيا واجتماعيا، ذلك أن تراكم الخبرات يكون الحضارة، وتراكم المعلومات يكون الذاكرة، وإن فقدان التراث الثقافي يعني فقدان

الذاكرة، ونعلم جميعا أن الذاكرة هي التي تساعد على اتخاذ القرار، وبالتالي فالفرد الفاقد لذاكرته لا تستطيع أن يستدل على باب بيته، فكيف والحال هكذا أن يصنع مستقبله ويطور ذاته، ومثلما ينطبق هذا على الفرد ينطبق على الشعوب[1]، كما أن علاقة أية أمة بتاريخها وتراثها علاقة عميقة ومؤثرة، لأنهما يشكلان سندا لها، ومصدرا تستلهم منه القدرة على الصمود والاستمرار والتقدم، لأنه من شأن هذين العنصرين أن يضيفا حتى لا شعوريا على الأمة ملامح وخصائص تميزها عن الأمم الأخرى[2].

والتراث: لغة هو مصدر من فعل ورث، إذ يقال ورث فلانا، أي انتقل إليه مال فلان بعد وفاته، وما يخلفه الرجل لورثته[3]، أي كل ما يتعلق بالإرث والميراث، وفي ضوء المفهوم اللغوي لكلمة تراث، نرى أنها لفظ يشمل الأمور المادية والمعنوية التي يتوارثها الخلف عن السلف، إذ كل ما نستلمه من الأجداد وننقله فيما بعد للأجيال القادمة يعتبر تراثا[4].

كما يرى محمد عابد الجابري حين قيامه بشرح المدلول التاريخي لمعنى التراث أن المضامين التي تحملها هذه الكلمة في أذهاننا اليوم، نحن عرب القرن الواحد والعشرين، لم تكن تحمله في أي وقت مضى، إن لفظ التراث كما يعرف من خلال لسان العرب من مادة "ورث" وتجعله المعاجم القديمة مرادفا لـ "الإرث" و"الورث" و"التراث"، وهي مصادر تدل على ما يرثه الإنسان من والديه من مال وحسب[5]، كما أنه لا كلمة تراث ولا كلمة ميراث ولا أي من المشتقات من مادة "ورث" قد استعملت قديما في معنى الموروث الثقافي والفكري، وهو المعنى الذي يعطى لكلمة تراث في خطابنا المعاصر، وحتى في اللغات الأجنبية لكلمة تراث لا تحمل المضامين نفسها التي

[1] جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، بدون تاريخ، ص 60.

[2] مجموعة من الباحثين، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، تحرير وتقديم رياض زكي قاسم، ط 1، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 77.

[3] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 1، منشورات دار صادر، بيروت، لبنان، دت، ص. 199.

[4] يحيى ياسين سعود، الممتلكات الثقافية العراقية ووسائل حمايتها واستردادها دوليا، نشر مجلة الحقوق، العدد 4، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص 111.

[5] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ، ص 4808.

نحملها اليوم لكلمتنا العربية "التراث"، إن معناها لا يكاد يتعدى حدود المعنى القديم للكلمة والذي يحيل أساسا إلى تركة الهالك إلى أبنائه[1].

إن كلمة تراث بالمعنى الذي يعطيها لها خطابنا العربي المعاصر معتبرا التراث هو الموروث الثقافي والفكري والديني والأدبي والفني، وكما نتداوله اليوم، إنما يجد إطاره المرجعي داخل الفكر العربي المعاصر ومفاهيمه الخاصة وليس خارجها، فإلى هذا الإطار يجب أن نتوجه ونبحث فيه عن الخصوصيات التي تميزه[2]، ويرى الجابري أيضا أن استعمال التراث بالمعنى الذي أبرزه، بدأ توظيفه في خطابات عصر النهضة ولا زال موظفا في الخطاب العربي المعاصر.

ويعرف التراث كذلك بأنه ذلك التراكم المعرفي الموروث غير المحدود الزاخر بالقيم الطيبة والتقاليد النبيلة والسجايا الراقية، والقادر على البقاء أبد الدهر متى ما كان الوعي به قائما بالرغم من التطور الحاصل على مختلف الأصعدة، أما الاثار فهي الجانب المادي الذي يشكل من التراث كل ما تركه الإنسان على فترة من الزمن[3].

كما يعرفه الباحث يوسف عبد الله بأنه "شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور، ويتناقل من جيل إلى آخر، ويصمد عبر فترة زمنية متفاوتة نوعيا ومتميزة بيئيا، تظهر عليه التغيرات الثقافية الداخلية والعادية، ولكنه يحتفظ دائما بوحدة أساسية مستمرة"، كما يرى أن مفهوم التراث لا يكتمل دون أن يقترن بمفهوم الحفاظ والإحياء، وهو لا يكون تراثا إلا إذا أحس وارثوه بضرورة التعرف عليه والكشف عنه وحمايته

[1] محمد عابد الجابري، التراث ومشكلة المنهج، مجلة المستقبل العربي، العدد 83، بيروت، 1986، ص 4.
[2] المرجع نفسه، ص 6.
[3] أشرف محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي: أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ، نشر مؤسسة النور للثقافة والإعلام والبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2009، ص 5.

وإحيائه والإفادة من قوته الكامنة التي لا تبرز إلا على قدر وعيهم بذلك التراث وحرصهم على امتلاك وتحقيق الذات من خلال تواصل الإبداع فيه وتحمل مسؤولية نقله إلى الأجيال القادمة[1].

وحسب الباحث المغربي محمد هاشم علوي صوصي فإن التراث هو " كل ماوصل إلينا من الماضي من فكر أو علم أو أحداث ومواقف مشرقة وحاضرة، وهو يشير إلى جذور الأمة القوية في التاريخ، ويؤكد وجودها وأصالتها، ويشحن نفوس أبنائها بقوى جديدة، يبعث فيهم الثقة ومسيرتها"[2].

إن التراث بمفهومه الواسع يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع التي بها يمكن معرفة هذا الفرد وهذا المجتمع، ويتم التعرف على هويته وانتمائه إلى شعب من الشعوب وحضارة ومن الحضارات، وفي ذلك يقول الجابري: "التراث كل حاضر فينا أو معنا في الماضي....، وبما أن التراث شيء من الماضي فهو يمثل ذاكرتنا الثقافية[3]، والتراث لا يمكن اعتباره كله شيء غير قابل لإعادة النظر والتصحيح والترميم والإضافة، كما لا يجوز النظر إليه أنه نهاية المطاف وقمة الإبداع وأكمل صورة من صور الحضارة، وبهذا المعنى يمكن أن نفهم التراث وأن نتعامل معه بصيغة إيجابية، باستخراج العناصر الحية لكي تستمر وتنمو دون أن نغفل عن نبض العصر وحاجاته، ويمكن بهذا أن يكون عنصر إثراء وتقدم، لا أن يكون سببا في التخلف وتكريس الماضي[4].

---

[1] يوسف محمد عبد الله، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته، مقال منشور بالموقع الإلكتروني:

https://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/hefath.pdf

[2] محمد هاشم علوي صوصي، المسرح العربي والتراث: المسرح المغربي أنموذجا، ط 1، منشورات دار أبي رقراق، الرباط، 2010، ص 30.

[3] محمد عابد الجابري، حول المنهج، نشر مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 2، الكويت، 1989، ص 251.

[4] مجموعة من الباحثين، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، تحرير وتقديم رياض زكي قاسم، ط1، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 79.

أ– تصنيف التراث: لقد تعددت تصنيفات التراث، فمنهم من اعتمد تقسيمه إلى مادي ولا مادي، ومنهم من قسمه إلى تراث طبيعي وثقافي (مادي ومعنوي) كما أقرت بذلك منظمة اليونسكو، أما التصنيف الذي نورده فهو للباحث عبد الله يوسف الذي صنفه إلى ثلاثة أقسام:

- **التراث المادي:** كالمباني الأثرية وما تكشفه الحفريات وتتضمنه المتاحف وكلها تمثل حضورها بشكل أو بآخر، ويشمل هذا النوع من التراث الآثار الثابتة والمنقولة، فالآثار الثابتة تتمثل في بقايا المدن التاريخية والعمائر الدينية والمعالم المعمارية والتحصينات العسكرية والمنشآت المائية والزراعية والمدافن ونحوها، أما الآثار المنقولة فمنها المنحوتات والمواد المنقوشة والمخطوطات والمسكوكات والأدوات الفخارية والزجاجية والمنسوجات والأسلحة وأدوات الزينة، إضافة إلى الموروثات الحرفية والصناعية والمعمارية التي توقف إنتاجها بالطرق التقليدية التي توارثها الناس لكونها شواهد تراث مميزة تعكس الهوية المحلية، وحل محلها إنتاج آلي أو استهلاكي محاك له في الصنعة ومخالف له في الوجود والقيمة الفنية والجهد البشري.

- **التراث الفكري:** قوامه ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين وسياسيين كانوا شهودا على عصرهم ومبدعين من خلالها، ويشمل هذا النوع من التراث ما ورث عن السلف من العلوم والمعارف الدينية والطبيعية والفنون الأدبية والفنون الزخرفية والخطية ومثلها.

- **التراث الاجتماعي:** قوامه قواعد السلوك والعادات المجتمعية والأمثال والتقاليد ومنظومة القيم الاجتماعية، وهي تشكل بناء خلقيا متماسكا طويل الدوام، كبير الضغط والتأثير على الأفراد، وأن يكون مقيما وراء الشعور والوعي في غالب الأحيان، ويشمل هذا النوع من التراث الموروثات الشفهية كالحكايات والأمثال والأزاجيل واللهجات والعادات والسجايا، والأزياء وغيرها من التقاليد الاجتماعية، إضافة إلى الفنون الشعبية كالغناء والموسيقى والرقص والأهازيج ونحو ذلك[1]، فإذا كان يمثل النوع الأول التراث الثقافي

[1] يوسف محمد عبد الله، المرجع السابق.

المادي، فإن النوعين الثاني والثالث يمثلان التراث الثقافي اللامادي، وذلك حسب تصنيفات تعتمد تقسيم التراث إلى مادي ولا مادي (غير المادي).

إن التراث غير المادي وبالنظر إلى خصوصيته هو تراث يبقى إلى حدود معينة حاضرا وحيا، ومن هنا أطلق عليه اسم "التراث غير المادي الحي"، وهذه التسمية يتم استخدامها أكثر فأكثر على النطاق الدولي، حيث يعتبر هذا النوع من التراث ذا أهمية بالغة بالنسبة لأي أمة أو شعب، إذ " التراث الثقافي غير المادي إبداع عفوي أصيل يحمل ملامح الشعب، ويحفظ سماته، ويؤكد عراقته، ويعبر عن همومه اليومية ومعاناة أفراده على مختلف مستوياتهم، وهو صورة لروحهم العامة وشعورهم المشترك"[1].

3. المحور الثاني: تعريف التراث الثقافي على المستوى الدولي:

حظي موضوع حماية التراث الثقافي باهتمام كبير على المستوى الدولي، وهذا ما يتضح من خلال تبني اتفاقيات دولية لحماية التراث الثقافي سواء في وقت السلم أو زمن الحروب، وتحديدا منذ إبرام اتفاقية لاهاي عام 1907، مرورا بميثاق زوريخ لسنة 1935، إلا أن تحديد مفهوم تلك الممتلكات في تعريف محدد لم يظهر إلا مع اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لسنة 1954، والاتفاقيات التي ستليها في مرحلة أولى، ثم اجتهادات القانون الدولي لتعريف التراث الثقافي، خصوصا وأن الاتفاقيات الدولية لم تثبت على مصطلح واحد للدلالة على التراث الثقافي.

ومن بين تعاريف التراث الثقافي على مستوى الفقه الدولي، تعريف الأستاذ Emile Alexandrov للتراث الثقافي كما يلي: "هو كل أعمال الإنسان المنسوبة إلى نشاطه الإبداعي في الماضي والحاضر فنيا وعلميا وتربويا، والتي لها أهمية من أجل تفسير ثقافة الماضي ومن أجل تطويرها حاضرا ومستقبلا"[2]، سأتطرق لتعريف

[1] أحمد زياد محبك، من التراث الشعبي: دراسة تحليلية للحكاية الشعبية، منشورات دار المعرفة، بيروت، 2005، ص 17.

[2] هدية عبد القادر أباظة، التشريعات الأثرية دوليا ووطنيا وقطريا، مجلة الثقافة والتراث القومية، نشر المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، تونس، 1992، ص 38.

التراث الثقافي في الاتفاقيات الدولية وفق ترتيبها الكرونولوجي والزمني، بداية من اتفاقية لاهاي لسنة 1954، حتى اتفاقية روما لعام 1995.

1.3. اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح سنة 1954.

عرفت المادة 1 من الاتفاقية الأممية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية[1] في حالة نزاع مسلح لعام 1954، التراث الثقافي في ثلاث فقرات وهي كالتالي: "يقصد من الممتلكات الثقافية في نطاق هذه الاتفاقية مهما كان أصلها أو مالكها ما يلي:

أ- الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو المدني، والأماكن الأثرية ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية أو الأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها.

ب- المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة في الفقرة (أ)، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات، وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) في حالة نزاع مسلح.

ت- المراكز التي تحتوي على مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرتين (أ) و(ب)، والتي يطلق عليها اسم مراكز الأبنية التذكارية"[2].

[1] عمر سعد الله، المنظمات الحكومية غير الدولية بين النظرية والتطور، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.

[2] المفرجي سلوى أحمد ميدان، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة: دراسة في ضوء الاتفاقيات الدولية، نشر دار الكتب القانونية، القاهرة، 2011، ص ص 20- 24.

يتضح لنا أن اتفاقية لاهاي لسنة 1954 قسمت التراث الثقافي إلى ثابت ومنقول، واعتبرت كذلك أماكن عرضه وتخزينه تراثا ثقافيا في حالة النزاع المسلح.

2.3. اتفاقية باريس الخاصة بالوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية[1] بطرق غير شرعية لسنة 1970:

إن التعريف الذي أعطته هذه الاتفاقية للممتلكات الثقافية يعتبر أشمل من التعريف الوارد في اتفاقية لاهاي لعام 1954، حيث عرفت المادة 1 من هذه الاتفاقية التراث الثقافي في عشر فقرات كما يلي: "تعني عبارة الممتلكات الثقافية لأغراض هذه الاتفاقية الممتلكات التي تقرر كل دولة لاعتبارات دينية أو علمانية أهميتها لعلم الآثار أو ما قبل التاريخ أو الأدب أو الفن أو العلم، والتي تدخل في إحدى الفئات التالية:

أ- المجموعات والنماذج النادرة من مملكتي الحيوان والنبات ومن المعادن وعلم التشريح، والقطع الهامة التي مرت بها البلاد.

ب- الممتلكات المتعلقة بالتاريخ بما فيه من تاريخ العلوم والتكنولوجيا، والتاريخ الحربي والتاريخ الاجتماعي، وحياة الزعماء الوطنيين والمفكرين والعلماء والفنانين، والأحداث الهامة التي مرت بها البلاد.

ت- نتائج عمليات التنقيب عن الآثار القانونية وغير القانونية والاكتشافات الأثرية.

ث- القطع التي كانت تشكل جزءا من آثار فنية أو تاريخية مبتورة أو من مواقع أثرية.

ج- الآثار التي مضى عليها أكثر من مائة عام كالنقوش والعلامات والأختام المحفورة.

ح- الأشياء ذات الأهمية الأنثولوجية[2].

[1] اتفاقية لاهاي 18 أكتوبر 1907، "اللائحة المتعلقة بقواعد الحرب البرية"، متوفرة على الموقع الإلكتروني: hppts:/www.icrc.org

[2] الجانب المؤسساتي لحماية التراث الثقافي على المستوى الدولي لا يدخل في نطاق هذه الدراسة.

خ- الممتلكات ذات الأهمية الفنية ومنها الصور واللوحات والرسوم المصنوعة كليا باليد أيا كانت المواد التي رسمت عليها أو استخدمت في رسمها، باستثناء الرسوم الصناعية والمصنوعات المزخرفة باليد.

د- المخطوطات النادرة والكتب المطبوعة قبل سنة 1501، إضافة إلى الكتب والوثائق والمطبوعات القديمة ذات الأهمية الخاصة من الناحية التاريخية أو الفنية أوالعلمية أو الأدبية سواء كانت منفردة أو في مجموعات.

ذ- طوابع البريد والطوابع الأميرية وما يماثلها منفردة أو في مجموعات.

ر- قطع الأثاث التي يزيد عمرها عن مائة عام والآلات الموسيقية القديمة".

يلاحظ إذن أن تعريف هذه الاتفاقية للممتلكات الثقافية جاء شاملا، وتوسع كثيرا في مفهوم التراث الثقافي بغض النظر عن المالك له أو مصدره، ولطالما كان تراث الأمم ركيزة أساسية من ركائز هويتنا الثقافية، وعنوان اعتزازها بذاتيتها الحضارية في تاريخها وحاضرها، ولطالما كان التراث الثقافي للأمم منبعا للإلهام ومصدرا حيويا للإبداع المعاصر، ينهل منه فنانوها وأدباؤها وشعراؤها، كما مفكروها وفلاسفتها لتأخذ الإبداعات الجديدة موقعها في خارطة التراث الثقافي، وتتحول هي ذاتها تراثا يربط حاضر الأمة بماضيها، ويعزز حضورها في الساحة الثقافية العالمية.

4. المحور الثالث: التراث وترسيخ الهوية الوطنية: أي دور؟

إن الماضي (التراث) قد يحيا في الحاضر ولكنه قد يفنى فيه أيضا، على قدر وعي الناس به أو إعراضهم عنه، ولم تعد المشكلة في هذه الأيام بالنسبة لكثير من جوانب التراث، هي ماذا نختار وماذا نترك أو ماذا يستحق الحفاظ والإحياء وما الذي لا فائدة منه ولا نستفيد منه، وإنما المسألة هي إنقاذ ما يمكن إنقاذه[1]، وذلك جراء ما تفرضه العولمة من تحديات ومخاطر على الهوية الثقافية للمجتمعات العربية والإسلامية في ظل الضعف الذي نخر

[1] يوسف محمد عبد الله، المرجع السابق.

عظام هذه الأمة، ومن هنا يرى محمد عابد الجابري أنه يجب علينا أولا وقبل كل شيء العمل من داخل الثقافة العربية نفسها، لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره، فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطرا على الكيان والهوية[1]، وبطبيعة الحال لا يعالج الضعف الداخلي إلا من خلال إنتاج ثقافي ومادي وفكري يساير العصر، ويحافظ على ثوابت الهوية الثقافية، وذلك لأن الثقافة التي تبقى تأخذ ولا تعطي ستظل الأضعف، والثقافة المتلقية هي التي يسهل السيطرة عليها[2].

إن المنظومة التراثية للمجتمع العربي ما هي في حقيقة الأمر إلا خصوصيات هذه الشعوب في أنماط وطريقة عيشها وسعيها لحل المشاكل التي واجهتها، وآليات تعاملها مع البيئة المتعايشة معها إنسانا وزمنا ومكانا، في جدلية تواصل عضوية لا تنفصم حتى إنها فاضت بها قريحتها شعرا وأساطيرا وحكايات وملامح وبطولات، ظل تداولها متواصلا من جيل إلى آخر في مسيرتها الإنسانية عبر الزمن، وعليه فإن تقويضها واندثارها بالتجاوز عليها ينعكس مباشرة بالسلب في الهوية لهذا المجتمع أو الأمة، وذلك بفقدانها وضياعها لهذا الكيان والتفريط في مقومات وجوده، وفي ذلك يكمن دور التراث وأهميته في ترسيخ الهوية الوطنية للمجتمع العربي، وبالتالي فالحفاظ على التراث هو حفاظ على هوية الأمة وذاكرتها، ويعني أيضا الحفاظ على المنتجات التي نستطيع من خلالها أن نقيس مستوى الحضارة لهذه الأمة أو تلك[3].

كما يرى الباحث يوسف عبد الله أن جهود الحفاظ على التراث لا ينظر إليها باعتبارها ترفا أو موضة أو مجرد هواية محبوبة لدى فئة من ذوي المال، بل الحفاظ عليه هو حفاظ على الذات، ونحن نصنع ذلك لأننا أصبحنا نعي أن حياتنا ليست سوى تطور منطقي للماضي، وينبغي أن تجسد التعبير القوي لمعنى الوطن والمكان الذي نحيا

[1] محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 14.

[2] باسم خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، منشورات دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص 120.

[3] جمال عليان، المرجع السابق، ص 60.

فيه وللذاكرة الجماعية للأمة، من خلال منجزات متواصلة وشواهد باقية تعكس حوارا حيا بين إبداعات الحاضر ونفائس الماضي، وبهذا المعنى يمكن لنا أن نستبين علاقات الانتماء العاطفية ودلالة التوطن الروحي[1].

وإذا كان التمسك بالتراث ضمانة حقيقية لاستمرار وجود الأمة بهويتها وخصوصيتها، فإن الأمة العربية عامة والمغربية خاصة أحوج من غيرها لممارسة هذا الفعل، خاصة في ظل ما تواجهه الذات العربية والهوية القومية للأمة من تحديات بغية تذويب الذات وتشتيتها جراء التحديات التي تفرضها العولمة كما بينا ذلك سلفا، فتمسكها بتراثها القومي مطلب ملح للدفاع والحفاظ على هذه الذات، إلا أن تراثنا الثقافي لا يزال يعاني من الإهمال، وعدم الالتفات الواعي بالدراسة والنبش في نفائسه، ومن هنا يجب التنويه بأن النظرة العلمية إلى التراث يجب أن تتأسس على قناعة واضحة وهي أن ملكية الأمة الإسلامية العربية لهذا التراث الحضاري هي في مرتبة ملكيتها للثروات الباطنية في أراضيها، وأنه على الجيل الحاضر حماية هذا الإرث الثقافي وتبليغه باعتباره أمانة ورسالة من الماضي إلى جميع الأجيال المتعاقبة، وفي ذلك حصانة للهوية ضد مخاطر العولمة.

والأمر المؤسف حقا والذي لابد من ذكره، هو أنه رغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في جمع تراثنا والحفاظ عليه، إلا أننا لازلنا نتخلف وراء كثير من الشعوب الأوروبية في هذا المجال، لأن غالبية هذه الجهود هي جهود فردية، في الوقت الذي أصبح لابد من خلق المؤسسات الرسمية والشعبية لتتولى هذا الأمر وبشكل موضوعي جاد، من أجل توظيف التراث بشكل صحيح وفعال في خدمة الأمة وقضاياها، بحيث يشكل التراث الثقافي وجدان أية أمة ويقوي ذاكرة الناس، ويجسد كل ما يتعلق بالهوية الوطنية.

5– المحور الرابع: أهمية التراث في تحقيق التنمية المستدامة:

يحتل التراث أهمية كبرى لدوره الفعال في تغذية العمل المجتمعي ومده بالقيم، إلى جانب إسهامه في تشكيل الوعي العام، ولهذا كان الحفاظ عليه ونشره ونقله عبر الأجيال والحرص على ضمان استمراريته مسؤولية

[1] يوسف محمد عبد الله، المرجع السابق.

الجميع بلا استثناء، فكلنا راع وكلنا مسؤول عن صون تراثنا الذي يمثل خيطا شعوريا يضمن تواصل الأجيال، كما يحدد ملامح هويتنا، ويعد التراث هوية الأمة، لذا أصبح من الضروري أن نقف على ملامح حضارتنا ومدى ارتباطها بأصولنا التراثية، إذ أن تمسك وارتباط الناس بماضيهم وعراقتهم وجذورهم، دفعهم بشكل تلقائي إلى إيجاد سبل جديدة تتماشى مع ما نحن فيه من طفرة حضارية، تتلاءم ورغباتنا العاطفية التي تنزع إلى الحنين إلى الماضي.

تكتمل هوية الإنسان بالتراث سواء كان ماديا أو معنويا، إذ هو ضرورة إنسانية وأحد ركائز الهوية التي من دونها يصبح الإنسان كالريشة تتقاذفها الرياح، والتراث بشقيه المادي والمعنوي يكتسب يوما بعد الآخر أهمية قصوى تتجلى في كونه مصدرا للفخر بحضارات الأجداد، وبالتالي يعد الحفاظ عليه والعمل على تنميته خيارا استراتيجيا للدولة المغربية التي تنعم بتاريخ طويل وممتد في حضارات عظيمة، وتقف شواهده شامخة منذ القدم، ومن المؤكد أن الحفاظ عليه كان ولا يزال نواة المفهوم الجديد للتراث العالمي، الذي تضمنته اتفاقية التراث العالمي والطبيعي لسنة 1972، والتي وضعت بنودها منظمة اليونسكو[1]،ويمكن تلخيص أهمية التراث حسب هذه الاتفاقية في:

- ❖ أن التراث يساهم في تعزيز دور الاقتصادات الوطنية، وذلك من خلال تأهيل وتثمين الأماكن الأثرية والفلكفورية والثقافية، والتي تجذب السائحين سواء كانوا محليين أو أجانب.
- ❖ يعتبر التراث من الروابط المهمة التي تربط الجيل المعاصر بالماضي، إذ التراث هو رمز لهوية المواطن بشكل عام، والذي من خلاله يرتبط الإنسان بموروثه الثقافي وأماكن أجداده.
- ❖ أن الموروث التراثي رابط من الروابط الإنسانية والاجتماعية الوثيقة بين الناس.
- ❖ أن التراث يساهم في تعزيز الاقتصاد وإنعاشه، وخاصة الاقتصادات المحلية التي أظهرت أهمية التراث وخاصة للسياح من خارج البلاد.
- ❖ أن التراث يساهم في زيادة معدلات التنمية في البلاد، وزيادة تداول النقد الأجنبي والخبرات التدريبية والتي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ❖ يعتبر التراث رمزا للهوية والإنسانية الخاصة بالشعوب المختلفة، وخاصة الجماعات الأقلية التي تعتبره رمزا للمعرفة والقدرات التي توصلت لها، والتي تناقلته وأعادت تكوينه، كما تعتبره رمزا مرتبطا بالأماكن الثقافية التي لا يمكن التخلي عنها.
- ❖ يساهم التراث في تعزيز الروابط ما بين الماضي والحاضر والمستقبل، كما أنه يساعد على استمرارية المجتمعات، وتغيير هيكل المجتمع ليصبح أكثر سموا ورفعة.
- ❖ يحتل التراث مكانة مهمة في حياتنا، لما له من رابط عجيب في زيادة التماسك الاجتماعي والمساعدة على تعزيز السلام ما بين الجميع، وذلك من خلال دوره في تعزيز الثقة والمعرفة المشتركة، كما تعترف اليونيسكو بأهمية زيادة الوعي حول التراث، وإنشاء الوكالات والمؤسسات التي تزيد الوعي بين الناس بأهمية التراث من أجل المحافظة عليه، كما تشجع الباحثين من مختلف المناطق على استكشاف وتأريخ التراث المدفون.

6.المحور الخامس: دور الدول العربية في حماية التراث والحفاظ عليه وبعض التوصيات للحفاظ عليه:

1.6. دور الدولة في حماية التراث والحفاظ عليه:

نظرا للتنوع الثقافي الذي تنعم به الدول العربية باعتبارها دول لها تجذر في التاريخ، ونظرا لقيمة التراث بمختلف أصنافه وأشكاله وأصالته وعراقته ودوره الكبير في تحقيق التنمية للشعوب والمجتمعات، فإن من واجبها تعزيز تنميته وتثمينه وذلك من خلال عدة سبل من قبيل:

- نشر الحرف التقليدية القديمة من جديد، والعمل على وضع برامج خاصة تعترف بالحرفيين التقليديين، وترفع من قيمتهم وتشجعهم على المزيد من الإبداع.
- تنظيم وإعداد مشاريع وأوراش عمل تسعى لتعليم التراث للأجيال الصاعدة بغية الحفاظ عليه من الاندثار.

- تنظيم عدة دورات تدريبية للحرفيين والصناع التقليديين، بهدف مناقشة مشاكلهم والبحث عن حلول للمشاكل والقضايا التي تتعلق بتثمين التراث.

- إعادة تأهيل التراث والنهوض به من خلال تنظيم العلاقة بين السياسات الوطنية وخطط العمل وتنفيذ المشاريع التراثية وأجرتها على أرض الواقع.

- وتطوير برامج خاصة ترمي إلى التوعية حول التراث الثقافي غير المادي تحديداً في أوساط الشباب، وتوليد حس الفخر لديهم بتراثهم وتصميم مواد ومساقات في إطار مؤسسات التعليم العالي.

- الالتزام بالمحافظة وحماية كل ما على أرضها من تراث، ونقله من جيل إلى جيل.

- تقديم كل المساعدات للمنظمات والجمعيات التي تهتم بالحفاظ على التراث، ودعمها ماديا ومعنويا.

- دمج برامج حماية التراث في برامج تربوية شاملة، وإعطاء التراث الطبيعي والثقافي أهميته على أكمل وجه، وتوظيفه يشكل فعال في تنمية المجتمع.

- تنظيم ورشات حول طرائق إنشاء قوائم الجرد في المجتمعات نفسها التي تحمل التراث الثقافي غير المادي، كمنهاج لتطوير طرائق تشاركية للوصول إلى أفضل السبل في حفظ التراث وصونه، ودعم الكبار من حملة التراث الثقافي غير المادي في تلك المجتمعات ليكونوا معلمين ومدربين للتراث الثقافي غير المادي في مجتمعاتهم، وتقوية العلاقة بين المجتمعات الحاملة للتراث والمعاهد المعنية بأبحاث التراث.

- إعداد برامج وتنزيل استراتيجيات تهدف إلى حماية التراث، والقيام بأنشطة تهدف إلى عرض وتقديم التراث باعتباره رمزا يجسد هوية الدولة ورمز استمراريتها.

- إنشاء مراكز وطنية أو إقليمية تسعى لتدريب الأفراد على حماية تراثهم، وتشجيعهم على إقامة الأبحاث العلمية المتعلقة به، ووضع خطط قانونية وعلمية ومالية وإدارية تخدم حماية التراث والحفاظ عليه ونقله من جيل إلى جيل.

- تشجيع الدول والحكومات العربية لانخراط الشباب في عمليات حفظ التراث الثقافي غير المادي وبعثه وتشجيعه عبر إقامة الحوارات العامة حول المفاهيم الاجتماعية والتربوية والثقافية للتراث.

- اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في حال تعرض التراث إلى التهديد.

- وضع الدول العربية لعدة دراسات علمية وتقنية من شأنها أن تواجه الأخطار التي قد يتعرض لها.

- تثمين الدول العربية لمختلف أشكال التراث واعتباره مصدرا من مصادر السياحة، إذ تعتبر العديد من الدول السياحة من أهم الركائز التي يعتمد عليها الدخل القومي، والسياحة في مفهومها هي الانتقال من مكان لآخر بهدف الاطلاع والتعرف والاستمتاع بمواقع مختلفة.

- انخراط الدول العربية بشكل تطوعي في عمليات التوثيق الثقافي للتراث، باعتبار هذه المسألة مهمة لكشف منهجيات جديدة تمكن أفرادها من اتباعها بما يتناسب مع خصوصيات تراثهم.

- بيان الأبعاد الاقتصادية لحفظ التراث الثقافي غير المادي، وتشجيع الوسائل والطرائق الرسمية وغير الرسمية لنقل التراث الثقافي غير المادي إلى الأجيال الشابة.

- محاولة الدول والحكومات العربية إدماج التراث في العملية التربوية والتعليمية، عن طريق تنظيم مسابقات لحفظ التراث المحلي، وتطوير برامج للتربية وبث عناصر التراث الثقافي غير المادي في المناهج المدرسية، كتضمين الحرف اليدوي والغناء التقليدي والشعبي وأدواتها في مواد الفنون، وربما تطوير مناهج منفصلة حول التراث، وذلك بهدف المساعدة على نشأة جيل من الشباب الواعي لتراثه، وينعكس بالتالي على وجوده الذي سيؤدي بالتالي إلى تثمينه واعتباره موردا أساسيا لتحقيق التنمية.

- تنظيم معارض في المجتمعات المدرسية حول أنماط التراث الثقافي غير المادي، ودوره في إثراء الحوار حول هذا التراث بين المعلمين والطلبة وأعضاء المجتمعات المحلية وإغنائه.

2.6. بعض التوصيات للحفاظ التراث:

نظرا لقيمة التراث ودوره الريادي في تحقيق التنمية إذا تم الحفاظ عليه وتثمينه بشكل جيد، إذ يمكن من الرفع من النمو الاقتصادي والمالي للدولة والمجتمعات العربية، ولا أدل على ذلك قطاع السياحة، هذا الأخير الذي يساهم في جلب العملة الصعبة للدول وخلق بنيات تحتية فندقية جيدة، إضافة إلى خلق عدة فرص شغل للشباب، خاصة إذا علمنا أن التراث الثقافي يعتبر أهم دعامة لتنمية السياحة الثقافية بالبلدان العربية، ومن أجل الحفاظ على هذا التراث وإعطائه المكانة التي يستحقها داخل المجتمعات العربية، إلى جاني قطاعات الثقافة والسياحة، فإن من بين أبرز التوصيات التي يمكن اعتمادها تتجلى في:

•نشر الحرف التقليدية القديمة من جديد، ووضع برامج عمل للنهوض بأوضاع الصناع التقليديين والحرفيين لتشجيعهم على المزيد من العطاء.

•تشجيع الدول والحكومات العربية لمعارض وملتقيات الصناعة التقليدية التي تنظم سواء داخل الدول العربية أو خارجها، وذلك بهدف مساعدة الحرفيين على تسويق منتجاتهم والتعريف بها، بالتالي المزيد من الإنتاج والإبداع الحرفي.

•دعم الدول العربية للصناع التقليديين ماديا ومعنويا، عن طريق دعم المواد الأولية التي يحتاجونها في صنع منتجاتهم، وتخفيض الضريبة عن المنتجات التي يستوردونها من الخارج.

•تنظيم وإعداد مشاريع وأوراش عمل تسعى لتعليم التراث والحفاظ عليه من الاندثار.

•إعادة تأهيل التراث العربي بمختلف أنواعه وأصنافه، والنهوض به من خلال سن سياسات وطنية والعمل باستراتيجيات واضحة المعالم، تروم النهوض بالتراث الوطني.

•إنشاء متاحف وطنية وإقليمية ومحلية للتعريف بالتراث وصيانته وحفظه من الاندثار.

•إنشاء مراكز أبحاث في المعاهد والجامعات المغربية، تعمل على تشجيع البحوث العلمية في قضايا التراث، وتشجيع الطلبة والباحثين من أجل القيام بذلك.

•وضع الدول العربية لدراسات علمية وتقنية من شأنها أن تواجه الأخطار التي قد يتعرض لها التراث.

7. خاتمة:

نستنتج في نهاية هذه المقالة بأن التراث يشكل الدعامة الأساسية والركيزة التي تميز ملامح الأمة عن سواها، والعودة إليه لا يعني ضعفا أو جهلا، إذ الجهل هو نسيان الماضي وتراث الأجداد، بحيث لا يمكن عيش الحاضر أو التأسيس للمستقبل دون الرجوع إلى الماضي، والتراث هو روح الأمة ومقوماتها وتاريخها، والأمة التي تتخلى عن تراثها وهويتها تتخلى عن روحها وكينونة وجودها، والاستثمار في التراث وتثمينه يساهم في الحفاظ عليه من جهة، وتحقيق تنمية مستدامة لكل أفراد المجتمع.

8. البيبليوغرافيا:

المصادر والمراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، المجلد 1، منشورات دار صادر، بيروت، لبنان، دت.
- أحمد زياد محبك، من التراث الشعبي: دراسة تحليلية للحكاية الشعبية، منشورات دار المعرفة، بيروت، 2005.
- أشرف محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي: أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ، نشر مؤسسة النور للثقافة والإعلام والبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2009.
- باسم خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، منشورات دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2001.
- جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي، سلسلة عالم المعرفة، بدون طبعة، الكويت، بدون تاريخ.
- عمر سعد الله، المنظمات الحكومية غير الدولية بين النظرية والتطور، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- مجموعة من الباحثين، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، تحرير وتقديم رياض زكي قاسم، ط1، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

- محمد سمير زكي أبو طه، الحماية الجنائية للآثار: دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة، منشورات دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2009.

- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.

- محمد هاشم علوي صوصي، المسرح العربي والتراث: المسرح المغربي أنموذجا، ط 1، منشورات دار أبي رقراق، الرباط، 2010.

- المفرجي سلوى أحمد ميدان، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة: دراسة في ضوء الاتفاقيات الدولية، نشر دار الكتب القانونية، القاهرة، 2011.

- هدية عبد القادر أباظة، التشريعات الأثرية دوليا ووطنيا وقطريا، مجلة الثقافة والتراث القومية، نشر المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، تونس، 1992.

المقالات:

- علي عفيفي، التنوع الثقافي والتنمية المستدامة، مقال منشور بجريدة الحياة، عدد 17 أبريل 2015.

- محمد عابد الجابري، حول المنهج، نشر مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 2، الكويت، 1989.

- ناجي عبد النور، الاتحاد الإفريقي وتحقيق الحكم الرشيد، مجلة العلوم القانونية، عدد 11، منشورات كلية الحقوق بجامعة عنابة، الجزائر، 2007.

- يحي ياسين سعود، الممتلكات الثقافية العراقية ووسائل حمايتها واستردادها دوليا، نشر مجلة الحقوق، العدد 4، جامعة المستنصرية، العراق، 2011.

- يوسف محمد عبد الله، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته، مقال منشور بالموقع الإلكتروني:

https://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/hefath.pdf